الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
الإدارة العامة للجماعات العمومية المحلية
منشـــور عـــدد

1999/2/17

من وزيـــــر الـداخـلـيـة
إلى
السـادة الـــولاة

الموضـــوع : حول تسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية و الصناعية أوالسكنية .
المصاحيـــب : أنموذجا عقدين .

ويعـــــد ، نظرا لما تمت ملاحظته من إختلاف بشأن عقود كراء المحلات ذات الصبغة التجارية والصـــناعية أوالسكنية المعتمدة حاليا من طرف البلديات والمجالس الجهوية وخاصة من حيث مضمونها .

ولتلافي النقائص الملاحظة في هذا الميدان ، وفي إطار السعي إلى مراجعة هذه العقود بما يجعلها موحّدة بالنسبة لكافة الجماعات العمومية المحلية فقد تمّ إعداد أنموذجين لعقدي كراء ، يتعلق الأنموذج الأول بعمليات تسويغ المحلات الصناعية أو التجارية ، في ما يخص الثاني تسويغ المحلات المعدّة للسكنى .

والمرغوب الإذن باعتماد أنموذجي العقدين المذكورين في عمليـات تسـويغ المحـلات الراجعة بالملكية للمجلس الجهوي أو البلديات والمعدّة منها سواء لأغراض تجارية أو صناعيـة أو سكنيّة ، مع وجوب الحرص على :

- التحيين الدوري والآلي للعقود سواء المبرمة سابقا أو التي يعتزم إبرامها .
- إستخلاص المعينات المستوجبة في إبانها بـ [illegible] مستحقات الجماعات المعنية من ناحية وتلافيا لما قد يطرأ من نزاعات في الغرض مع المتسوغ من ناحية أخرى .
- إعتماد النسب المبينة أسفله كنسب قصوى لا يمكن تجاوزها عند [illegible] السنوي :

5 % بالنسبة لمحل سكني .

10 % بالنسبة لمحل تجاري وصناعي .

- عدم التردد في تطبيق بنود العقد في صورة تلدد بعض المتسوغين عن الخلاص .

والســـــلام %

وزيـــر الـداخليـــة
علـي الشـــاوش